



الرئيس: السيدة مكابغال - أرويو (الفلبين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد بوتن

الأرجنتين السيد كرشنر

البرازيل السيد دا سلفا

بنن السيد كريكو

الجزائر السيد بوتفليقة

جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مكابا

الدانمرك السيد راسموسن

رومانيا السيد باسكو

الصين السيد هو جنتاو

فرنسا السيد دي فيلبان

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بلير

الولايات المتحدة الأمريكية السيد بوش

اليابان السيد ماشيمورا

اليونان السيد كرمليس

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أرحب بمشاركة رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية والممثلين المرموقين الآخرين للدول الأعضاء بمجلس الأمن في اجتماع القمة هذا للمجلس. إننا جميعا نقدر تقديرا عاليا روح التعاون التي حفزت هذا الاجتماع الهام جدا - الروح التي يظل الاجتماع مشبعا بها. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن أعمق مشاعر القلق والمواساة للشعب الأمريكي، بقيادة الرئيس بوش، على الخسائر بالأرواح والممتلكات التي تسبب فيها الإعصار كترينة. ونحن جميعا على ثقة بأن أمريكا ستتغلب على آثار الكارثة الطبيعية تلك.

إن الكوارث التي من صنع الإنسان، مثل الإرهاب والصراع، هي التي تظل مستعصية باستمرار على حل شامل.

لقد ولد ميثاق الأمم المتحدة نتيجة الصراع، ولا تزال مهمته، في جملة أمور، تتمثل في منع نشوب الصراع. ورغم أن الميثاق لم يتنبأ بالتهديد الذي يشكله الإرهاب بشكله القائم اليوم، فمما يكفي توفير الوسائل الملائمة لمواجهة هذا التحدي عن طريق مجلس الأمن.

وقد اعترف الأمين العام في مدريد، في آذار/مارس الماضي، بضرورة وضع استراتيجية شاملة تركز على المبادئ لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. وتتمثل مهمتنا في هذه الهيئة اليوم في اتخاذ قرار بتأييد تلك الاستراتيجية الشاملة، واتخاذ قرار بشأن منع نشوب الصراعات، خاصة في أفريقيا. ونظرا لأننا الهيئة الوحيدة بين هيئات الأمم المتحدة

التي تعد قراراتها ملزمة للدول الأعضاء، فلا بد للمجلس من الإمساك بزمام القيادة في إيجاد حلول فعالة لمشكلتي الإرهاب والصراع.

تبدأ جلسة مجلس الأمن التي تنعقد على مستوى القمة الآن نظرها في مسألة التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2005/577 و S/2005/578، وهما تتضمنان نصين لمشروع قرارين أعدا خلال مشاورات المجلس السابقة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين الأعضاء في وقت سابق، سوف يبت مجلس الأمن في مشروع القرارين المعروضين عليه، قبل الاستماع إلى البيانات التي يدلي بها الأمين العام وأعضاء المجلس. ومن ثم سأطرح الآن مشروع القرارين للتصويت، الواحد تلو الآخر.

سأطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2005/577، وهو يتعلق بمنع التحريض على الإرهاب.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البرازيل، بنن، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، رومانيا، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): كانت نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

للصراعات، والاحترام المتبادل فيما بين أهل الأديان والثقافات على اختلافها.

ولا بد من أن نكون في الخط الأمامي في الحرب على الإرهاب. ولهذا السبب فإنني قد اقترحت هذا العام، بمناسبة الذكرى السنوية لتفجيرات مدريد، كما سمعتم في وقت سابق، استراتيجية شاملة للأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

وأرى من المشجع أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (قرار الجمعية العامة ٥٩/٣١٤، المرفق) قد أبدت ترحيباً بعناصر تلك الاستراتيجية والتزمت بالنظر فيها في أوائل الدورة الستين للجمعية العامة. وتتألف هذه الاستراتيجية من إجراءات تُتخذ في خمسة مجالات.

أولاً، يجب أن نعمل على إثراء الفئات الساخطة من اختيار الإرهاب تكتيكاً لها. ويعني هذا أن ينتهي المجتمع الدولي من وضع اتفاقية شاملة تعتبر الإرهاب بجميع أشكاله مخالفاً للقانون. كما يعني أن يعلو صوت المجتمع المدني والزعماء الدينيين اعتراضاً على الإرهاب. ويجب أن نوضح جميعاً، كما تؤكد جميع الدول الأعضاء في وثيقة مؤتمر القمة، أن الإرهاب، "بغض النظر عن مرتكبه، أو مكان ارتكابه، أو الأغراض التي يرتكب لأجلها" (نفس المصدر، الفقرة ٨١)، لا يمكن قبوله أو تبريره بحال من الأحوال.

ثانياً، يجب أن نحرم الإرهابيين من الوسائل اللازمة لشن هجماتهم، وفوق كل شيء من أسلحة الدمار الشامل. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن يستمر تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وقد بلغت الجمعية العامة منذ خمسة أشهر مرحلة هامة بإقرارها الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وأرجو أن تنضم الدول إلى تلك الاتفاقية دون إبطاء.

سأطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2005/578، وهو يتعلق بمنع نشوب الصراعات، ولا سيما في أفريقيا.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البرازيل، بنن، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، رومانيا، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): كانت نتيجة

التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥).

والآن أعطي الكلمة للأمين العام، صاحب السعادة السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أكون

معكم اليوم. والموضوع الذي تناقشونه، أي التهديدات التي تواجه السلام والأمن، موضوع واسع ومعقد. فلا نهاية لجوانبه الجديرة باهتمامكم، ومنها ضرورة منع نشوب الصراعات في أفريقيا. وفيما يتعلق بتلك المسألة الخطيرة، أرى في مؤتمر القمة هذا، كما هو الحال في أعمال مجلس الأمن اليومية، أن من الملائم تماماً أن تولونها ما تستحقه من أولوية.

وسأركز في ملاحظاتي في هذه المناسبة على الجهود

المبدولة لمكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله. ذلك أن الإرهاب يشكل هجوماً مباشراً على القيم التي تمثلها الأمم المتحدة، من سيادة القانون، وحماية المدنيين، والحل السلمي

يتصدر الإرهاب والعنف والصراع قائمة المخاطر الحالية التي تتهدد السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. ذلك أن في الإرهاب والصراعات تقويضا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول، وتهديدا للاستقرار والأمن والرخاء على الصعيد العالمي.

ومن المهم أن لا يكتفي مجلس الأمن، بوصفه قيما على السلام والأمن الدوليين، بالتصدي لتلك التهديدات، بل يجب أن يتصدى أيضا للأسباب الكامنة وراءها. ولا يجب أن تقتصر على إدارة الصراعات وحلها، بل يتعين علينا، وبصفة خاصة، أن نحول دون نشوب الصراعات والأعمال الإرهابية.

فللأغراض أسبابها، وما لم يتم التعرض للأسباب وفهمها، فلن تزول الأعراض. وحين لا يرى المتضررون بصيصا من النور عند نهاية النفق، حين يفقدون كل أمل لديهم، فإن الفقر والظلم والإقصاء تصبح مراتع خصبة للجريمة والعنف، بل وحتى للإرهاب.

ومع أننا قد نفتقر إلى تعريف مشترك وفهم مشترك للإرهاب، فلا أظن أننا نختلف حول تأثيره على مجتمعاتنا. ومهما كان تعريفنا له فإن الإرهاب والصراع دائما، سواء عن قصد أو كنتيجة لهما، يثيران خصائص مشتركة تتمثل في القلق والتوتر والخوف وانعدام المعنى والعنف والتدمير وتقويض الحالة الاجتماعية والاقتصادية لبلداننا وشعوبنا.

وقد عانى بلدي عمليا من أثر الإرهاب والصراع على حد سواء. فكنا الضحايا المباشرين للإرهاب حين شن الإرهابيون هجومهم في عام ١٩٩٨ على سفارة الولايات المتحدة في دار السلام، مما أسفر عن فقدان أرواح التترانيين، وإلحاق الإصابات بالبشر، وتدمير الممتلكات.

وفي الوقت نفسه، يقع بلدي في منطقة ذات تاريخ طويل من الصراعات الفتاكة والمزعزعة للاستقرار. ونحن

ثالثا، يجب أن نردع الدول عن دعم الإرهابيين. ويجب أن تعلم جميع الدول أنها لو قدمت الدعم للإرهابيين بأي شكل من الأشكال، فإن المجلس لن يتوانى عن اتخاذ تدابير قسرية ضدها.

رابعاً، يجب أن ننمي قدرة الدول على منع الإرهاب. ويشمل ذلك تعزيز الحكم الصالح وإقرار سيادة القانون. وفي هذا السياق، أرحب بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وأشكر الدول التي قدمت له الدعم بسخاء والتي يقارب عددها ٣٠ دولة.

خامساً، يجب أن ندافع عن حقوق الإنسان. وهذا أمر ضروري إذا أردنا أن نمنع الإرهابيين من تفكيك نسيج المجتمعات التي يهاجمونها ذاتها.

وأخيراً، لعلنا لا ننسى قط ضحايا الإرهاب. وقد اتفق هذا المجلس على استكشاف إمكانية إيجاد صندوق دولي لتعويض الضحايا وأسرهم، يمол جزئياً من أرصدة المنظمات الإرهابية التي تتعرض للمصادرة. وأرجو أن تولوا ذلك اهتمامكم الفعلي.

وأرجو كذلك أن توجهوا دعمكم الكامل لجميع نقاط الاستراتيجية التي أجهلتها. فلنكفل قيام الأمم المتحدة بدورها في هذه المعركة على أكمل وجه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية ترازيا المتحدة، صاحب الفخامة السيد بنجامين وليم مكابا.

الرئيس مكابا (تكلم بالانكليزية): إن هذه لمن اللحظات النادرة التي يجتمع فيها مجلس الأمن على مستوى القمة، وأشكركم شكراً جزيلاً، يا سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة التاريخية.

التي يمثلها الإرهاب على الصعيد العالمي فحسب، بل من الأهمية الأساسية أن تصبح بالتحديد الأمم المتحدة ومجلس الأمن مركز التنسيق ومقرا لجهة دولية لمكافحة الإرهاب. ويجري هنا اليوم وضع أهم الأسس الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية لمكافحة الإرهاب. وترحب روسيا بهذا النهج وهي على استعداد للعمل من أجل تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في كفالة الأمن والاستقرار الدوليين.

إن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن بمبادرة من المملكة المتحدة يبين الدروس المستخلصة من هذه الحرب على الإرهاب، ويحدد مهام جوهرية جديدة، تشمل ضرورة إنهاء الحز على الإرهاب. وأعتقد أن هذه الأعمال يجب وصفها بالأعمال الإرهابية من جانب جميع الدول بدون استثناء.

وتتمثل مهمتنا المشتركة في إيجاد جبهة متينة حقا لمكافحة هذا الشر. وأي محاولات للصفح عن الإرهاب أو لمهادنة الإرهابيين أو لاستخدامهم من أجل مقاصد سياسية مختلفة يجب أن تلقى إدانة جماعية. أما الذين يدعون إلى الإرهاب وينشرون إيديولوجيات عنصرية ويحضون على التعصب العرقي أو الديني فيجب مكافحتهم، ليس عن طريق سلطة الدول فحسب، وإنما أيضا بإشراك المجتمعات المدنية ووسائل الإعلام، والتعاون الثقافي والإنساني، والحوار بين الأديان.

لقد وقعت قبل قليل، باسم بلدي، على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وكما هو معلوم، إن روسيا هي التي بادرت بوضع تلك الوثيقة، ونود أن نشكر شركاءنا على دعمهم لنا. إننا عملنا معا وأنشأنا الآن صكا قانونيا فعالا للتصدي لهذا الخطر الحقيقي المتمثل في إمكانية استعمال الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل.

وأعتقد أنه من الممكن حقا في هذه الدورة للجمعية العامة إنجاز مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب

نعلم ماذا يمكن أن تفعله هذه الصراعات للناس. فلقد عشنا الآثار المترتبة عليها ولا نزال نعيشها. وبوصفنا بلدا ومنطقة، بذلنا قصارى جهدنا في سبيل التصدي لها، وما زلنا نفعل ذلك. وما فتئت الأمم المتحدة مفيدة جدا لنا في الجهود التي نبذلها لأجل تسوية الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى. وكان إسهامها مفيدا بشكل خاص في تنظيم أول مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى في دار السلام العام الماضي.

وفي سياق هذا التطور الإقليمي، نؤكد بشدة على أن التركيز على الإرهاب والصراعات ليس في غير محله. وبروح تعددية الأطراف، ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة للتشديد على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة في منع ومكافحة الإرهاب والصراعات. ونحن بحاجة إلى الاتفاق على استراتيجية فعالة وتنفيذها، للتصدي بشكل مشروع وشامل للأسباب الجذرية للإرهاب والصراعات وللظروف التي تقوم عليها. ويستدعي ذلك نهجا كليا لمنع الإرهاب والصراعات، يعالج ويميز الصلات القائمة بين التنمية والأمن.

إن الإرهاب شر بغيض وينبغي ألا يكون هناك مجال للمراوغة أو التمعس عن العمل. والصراعات العنيفة شر يمكن منعه. فلنحشد العزيمة والموارد لإنشاء شراكة عالمية فعالة بين الدول والمؤسسات التي ستعمل معا لأجل منع ومكافحة الإرهاب والصراعات العنيفة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر الرئيس مكابا على بيانه.

أعطي الكلمة لرئيس الاتحاد الروسي فخامة السيد فلاديمير بوتين.

الرئيس بوتين (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أقول إن روسيا تولي أهمية خاصة لاجتماع القمة الذي يعقده مجلس الأمن اليوم. إن اجتماعنا هنا ليس دلالة على تشاطر المسؤولية والتضامن إزاء مكافحة الأخطار

لقمع أعمال الإرهاب والنووي، والقيام أثناء الدورة الستين للجمعية العامة بإبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، هما خطوتان هامتان جدا في مكافحة هذه الآفة.

وفي هذا السياق، ينبغي التشديد على أن أعمال مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا تنفي إحداها الأخرى. ونحن نؤيد تأييدا كاملا قول الأمين العام مؤخرا إننا "سنجد في المدى البعيد أن حقوق الإنسان، إلى جانب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، هي من أفضل الأمور التي نتقي بها الإرهاب" (انظر S/PV.4453). وبالتالي، نرحب باتخاذ قرار جديد لمجلس الأمن يتعلق بحظر الحض على ارتكاب أعمال إرهابية. ونعتقد أن هذا القرار ينبغي ألا يمس المبدئين الراسخين المتعلقين بحرية التعبير وعدم الإعادة القسرية.

ولدى التصدي للمشاكل الهيكلية المتجذرة التي تؤجج الصراعات، لا بد لبناء السلام أن يربط بين الأمن والتنمية. فالحكم الرشيد، وحكم القانون، والمؤسسات الديمقراطية القوية، واحترام حقوق الإنسان، والمساعدات الإنمائية، والإصلاح، وإضفاء الطابع الديمقراطي على قطاع الأمن، مكونات هامة في الحد من الصراعات القائمة اليوم.

وينبغي تعزيز الأمم المتحدة في إدارة الصراعات وحلها ومنعها والحيلولة دون وقوعها من جديد. فمنع الصراعات بصورة شاملة ومتماسكة يكمن في جوهر ولاية الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري وجود استراتيجيات متكاملة وطويلة الأمد بغية التصدي للأسباب الجذرية للصراعات.

وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا كاملا إنشاء لجنة لبناء السلام. ونؤيد كذلك اتخاذ قرار لمجلس الأمن بشأن منع الصراعات في أفريقيا، وهي أكثر القارات التي تعصف بها الصراعات.

الدولي. ومسألتنا مكافحة الإرهاب وجذوره، بشكل عام، هما مسألتان تحتاجان إلى تعاوننا، ونحن نرى أنهما يجب أن يظلا بندين دائمين مدرجين في جدول أعمال الأمم المتحدة هذه ومجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

ويعتقد الاتحاد الروسي اعتقادا راسخا بالحاجة إلى تعزيز فعالية مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة، ولا سيما في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، نولي أهمية كبرى للقرار الذي اتخذته المجلس من فوره بشأن هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر الرئيس بوتين

على بيانه.

أعطي الكلمة لرئيس وزراء الجمهورية اليونانية، دولة السيد كوستاس كرامانليس.

السيد كرامانليس (تكلم بالانكليزية): يسعدني

أيما سعادة أن أحضر اليوم اجتماع القمة الذي يعقده مجلس الأمن. وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، بتولي الفلبين الرئاسة في الشهر الحالي.

إن هذه اللحظة لحظة تاريخية للأمم المتحدة حيث يقوم رؤساء الدول والحكومات باستعراض تنفيذ إعلان الألفية، وينظرون في مستقبل هذه المنظمة.

لقد آذنت نهاية الحرب الباردة بدخول عهد جديد من العلاقات الدولية، الأمر الذي بدد خطر وقوع مواجهة عسكرية بين الكتلتين العظميين. بيد أن المجتمع العالمي ما زال يواجه صراعات داخلية عنيفة، وحروب أهلية، وأعمال إبادة جماعية واعتداءات أخرى على نطاق واسع تسبب معاناة هائلة لملايين البشر.

لا ريب أن الإرهاب أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن، فهو يقوض أساس مجتمعاتنا الديمقراطية بالذات. والتوقيع خلال اجتماع القمة الراهن على الاتفاقية الدولية

واليوم فقد أيدنا القرار المقدم من المملكة المتحدة والذي يدين التحريض على الأعمال الإرهابية ويدعو إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لإنهاء هذا التحريض. وأود أن أشكر رئيس الوزراء وحكومته على العمل الكاد الذي قاموا به بشأن هذه المسألة. والولايات المتحدة الأمريكية تؤيد بقوة تنفيذ هذا القرار.

إن لدينا التزاما رسميا. فلدينا التزام رسمي بوقف الإرهاب في مهده. ولدينا التزام رسمي بالذود عن مواطنينا ضد الإرهاب ومهاجمة الشبكات الإرهابية وحرمانها من الملاذ الآمن وتعزيز أيديولوجية من الحرية والتسامح تدحض الرؤية القائمة للإرهابيين. وعلينا أن نفعل كل ما بوسعنا لإحباط كل مرحلة من مراحل التخطيط والدعم للأعمال الإرهابية. ويتعين علينا جميعا أن نعمل بصورة متسقة مع قرارات مجلس الأمن السابقة لتجميد الأصول العائدة للإرهابيين وحرمان الإرهابيين من حرية الحركة باستخدام الرقابة الفعالة على الحدود وكفالة أمن وثائق السفر ومنع الإرهابيين من حيازة الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل. والكل عليه أن يعمل على تشاطر المعلومات لمنع الهجمات الإرهابية قبل وقوعها. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع مجلس الأمن ومن خلاله لمساعدة جميع الدول للوفاء بتلك الالتزامات.

إن الولايات المتحدة تؤكد من جديد أيضا التزامها بتأييد منع نشوب أي صراع مسلح ظالم ولا سيما في أفريقيا. لذلك فقد انضمنا إلى الجزائر وبنن وتنزانيا في الاشتراك في تقديم القرار الهام الثاني اليوم. ونؤيد ضرورة تحسين قدرة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على نشر موجوداتها المدنية والعسكرية لمنع نشوب الصراعات. وعلى مدى السنوات الخمس التالية سوف تعمل الولايات المتحدة على تدريب أكثر من ٤٠.٠٠٠ من حفظة السلام الأفارقة بوصف ذلك جزءا من مبادرة أوسع نطاقا تقوم بها

إن الصراعات التي تدور داخل الدول وبينها ليست التهديد الوحيد للسلم والأمن الدوليين. فثمة تهديدات جديدة آخذة في الظهور. فالفقر المدقع في أنحاء عديدة من العالم، والأمراض المعدية الفتاكة، والتدهور البيئي أمور تخلف عواقب مدمرة. وانتشار أسلحة الدمار الشامل يمكنه أن يكون أكبر خطر على مجتمعاتنا. والجريمة المنظمة هي خطر آخر يمكنه أن يخلف آثارا مزعزة للاستقرار، ويمكنه أن يوجب الحروب الأهلية.

وجميع هذه الأخطار والتحديات تقتضي مفهوما أكثر شمولا للأمن الجماعي وتعزيزا للأمم المتحدة. وينبغي للمنظمات الإقليمية الدولية أن تكون أيضا فعالة، وينبغي احترام المعاهدات الدولية. ونعتقد أن اجتماع القمة هذا يهيئ فرصة فريدة لإحداث التغييرات المطلوبة لإيجاد عالم أكثر أمنا واستقرارا في القرن الحادي والعشرين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس الوزراء كرامنليس على بيانه.

أعطي الكلمة لرئيس الولايات المتحدة، فخامة السيد جورج بوش.

الرئيس بوش (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لجميع أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم في هذه القمة. إن وجودنا هنا يؤكد مجددا مدى خطورة التحديات التي نواجهها والتصميم الذي نجابه به تلك التحديات.

إننا نجتمع بعد مضي أكثر من شهرين على الهجمات الإرهابية في لندن وبعده مضي عام واحد على المذبحة الإرهابية لأطفال المدارس في بيسلان وبعده أربع سنوات على الهجمة الإرهابية على هذه المدينة. إن الأعمال الإرهابية كذلك تنشأ من أيديولوجية متطرفة لا تتسامح مع الرأي المعارض وتبرر قتل الناس الأبرياء بوصف ذلك أفضل طريقة لتحقيق أهدافها.

الاستقرار، فضلا عن كونها أقل كلفة. لكن العمل الوقائي الكفء يتطلب منا المزيد. إذ يتطلب منا أن نستجيب بطريقة عادلة للتراعات والمظالم طويلة الأمد، وللفقير المدقع والجوع والأوبئة الفتاكة مثل تلك التي تعصف بأفريقيا. وهذه أيضا مسألة هامة بالنسبة لأمريكا اللاتينية.

إن انعدام الاستقرار هذا يسلط الضوء على ما يجب أن يكون عليه جدول الأعمال الذي يوجه مجلس الأمن في الاجراءات التي يتخذها. وفي ذلك السياق، من الضروري أن نفهم أن السلام يتم الحفاظ عليه عن طريق مشاركة جميع الأمم والشعوب. وأولئك الذين يتذرعون بحجج أمنهم الخاص ينسون أن القرن العشرين قد أنقضى؛ وينبغي لهم أن يعرفوا أن الخطر الذي يهدد أي دولة سيهدد، عاجلا أم آجلا، الجميع - بمن فيهم الذين يعتقدون أنهم في مأمن. والتهديدات الجديدة هذه تجعلنا نفهم المعنى الحقيقي للتضامن بين الأمم.

إن الإرهاب يمثل تهديدا للحياة ولكرامة الإنسان، وإهانة للحضارة والبشرية. وإن الأرجنتين تعتبر كل الأعمال الإرهابية أعمالا إجرامية لا مبرر لها. ولا يمكن لأي دافع، عرقيا كان أم دينيا أم أيديولوجيا، أن يبرر القتل الوحشي للمدنيين الأبرياء.

إن الشعب الأرجنتيني يعرب عن تضامنه التام مع ضحايا الإرهاب في جميع أرجاء العالم، ومع أسرهم. فقد مررنا بتجربتين فظيعتين من الهجمات الإرهابية خلال عقد التسعينات - على السفارة الإسرائيلية وعلى المقر الرئيسي للرابطة الأرجنتينية - الإسرائيلية المشتركة. وإننا نشاطر ألم ويأس الذين عانوا بالنتيجة. وذلك لا يزال جرحا مفتوحا في قلب مجتمعنا.

نعلم أنه بغية مواجهة الإرهاب بصورة ناجحة، يجب أن تكون استجابتنا مشروعة ويجب أن تلقى الدعم من

بلدان مجموعة الدول الثماني. وسوف نساعد في تدريب القوات الأفريقية للحفاظ على العدالة والنظام في أفريقيا.

إن الإرهاب والصراع المسلح لا يهددان أمننا فحسب، بل هما أيضا عدوان لتنمية وحرية الملايين من البشر. وأود أن اشكر أعضاء مجلس الأمن على تأييدهم لقراري اليوم، للمساعدة على كفالة أن يكون القرن الحادي والعشرين قرن الحرية والأمن والازدهار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه.

المتكلم التالي رئيس جمهورية الأرجنتين، فخامة السيد نستور كرشنر.

الرئيس كرشنر (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أتني عليك، سيدتي، وعلى وفدك لاختيار هذا الموضوع لمناقشة هذا اليوم، موضوع يعد في غاية الأهمية في جدول الأعمال الدولي.

لسوء الطالع يجب الإقرار اليوم بأنه، على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة، لا يزال تحقيق السلام والاستقرار في العالم هدفا بعيد التحقيق.

ومن منظورنا، فإن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن ليست ناتجة عن أنشطة الإرهابيين الإجرامية فحسب، وإنما أيضا من أسلحة الدمار الشامل وانتهاكات حقوق الإنسان والافتقار إلى المشاركة المطلوبة بدرجة كبيرة.

إن السلام لا يعني مجرد غياب الصراع. بل يتطلب اتجاهها ايجابيا وعملا دينميا متوصلا مصمما لتعزيز الحوار والتفاهم. والوقاية من الصراع أفضل دائما من التحرك بعد نشوبه، لأنها تجنب وقوع خسائر في الأرواح وتكفل

عرف أو نظام ضد الإرهاب سيمنى بالفشل وسيكون مضللاً.

مخاربة تمويل الإرهاب أمر جوهري أيضاً. وعملا بقرارات مجلس الأمن، فإن الدول بحاجة إلى تقوية وتعزيز تعاونها لمنع استخدام الأموال دعماً لأعمال الإرهاب والجماعات الإرهابية ولتجميد تلك الأموال عن طريق ترتيبات فعالة.

ويشكل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطر وقوعها في أيدي الإرهابيين أحد أعظم الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ولما كانت الأرجنتين البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي هو طرف في نظم عدم الانتشار الخمسة، فإنها تعلق أهمية كبيرة على القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولقد بذل المجتمع الدولي جهوداً حميدة لكبح جماح الإرهاب بتصديده لتحذ موجه إلى البشرية بأسرها. وفي هذا السياق تؤكد الأرجنتين من جديد استعدادها للعمل مع سائر العالم لمحاربة هذه البلية. وإذا أريد لنا أن نحقق النجاح، فلا بد لنا من أن نواجه بحماس أيضاً الصراعات التي لم تحسم وأن نعالج حالات الظلم العميق الجذور والإقصاء الاجتماعي والفقر الشديد والمخافة والامية.

وبعبارة أخرى، يجب علينا أن نعالج، بطريقة شاملة، كل جوانب التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين؛ وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تضمن أن يفى المجلس بولايته على ما يرام. وقد بينت الأحداث الأخيرة أن مهمة العمل من أجل السلام ليست هينة. ثمة شروط عديدة يجب الوفاء بها، ولكننا نحتاج، في المقام الأول، إلى التزام بالعمل الجماعي. وإن الأمم المتحدة أنشئت على أساس تصميم جميع الدول على جعل العمل الجماعي الطريقة الوحيدة لاتخاذ التدابير الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين.

المجتمع الدولي. وهذا يتطلب منا أن ننظر إلى المشكلة من منظور أوسع؛ ولا يمكن للاستجابة أن تكون ذات طبيعة عسكرية بحتة أو أحادية الجانب. ويجب أن نفهم - وأن نتأكد من أن الجميع يفهم - أن السلام والتنمية يعضد أحدهما الآخر بصورة متبادلة. وعلينا أن نؤكد على العلاقة الوثيقة بين احترام حقوق الإنسان والكفاح ضد الإرهاب.

إن الأعمال الإرهابية لا يمكن أن تعد بعد الآن جرائم وطنية أو جرائم عبر الحدود الوطنية؛ وإنما هي تهديد للسلام والأمن الدوليين. وإن قابلية تأثر جميع الأمم - الكبيرة منها والصغيرة، الغنية أو الفقيرة - تتطلب عملاً دولياً ذكياً ومنسقاً ومستداماً، قائماً على الشرعية واحترام حقوق الإنسان وتناسب حجم الاستجابة ودعم الرأي العام الدولي.

يجب علينا في مكافحة الإرهاب أن نكفل احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وكذلك قانون اللاجئين. وعندما نستجيب إلى أحداث معينة فإن الدفاع عن الأفراد وعن حقوقهم هو الذي يبرز سبب وجود الأمم المتحدة ودورها الأعضاء.

إن الأرجنتين تتعاون تعاوناً تاماً مع لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

والجمعية العامة أيضاً تضطلع بعمل رائع في مجال مكافحة الإرهاب. ويجب علينا أن نشجع ذلك، وأن نبني عليه. ومؤخراً، بعد سنوات من الجهود، تم اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ويجدون الأمل أن يتسنى عما قريب اعتماد الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب.

التعاون الدولي أمر حاسم. وإن التعاون القضائي - أي تسليم المتهمين والمساعدة القانونية المتبادلة - أمر أساسي، لأنه إن لم يُضطلع به على الوجه الصحيح، فإن أي

لحقوق الإنسان، وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والجريمة المنظمة والفقير والمرض، فضلاً عن الشاغل العام فيما يتعلق بتعددية الأطراف، واستمرار الحواجز التجارية في البلدان المتقدمة النمو ومظاهر الإجحاف التي يتصف بها النظام المالي الدولي حالياً.

وعلينا أن نقر بأنه لا يزال أمامنا عمل كثير، لا سيما بالنظر إلى ترددي المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمع الدولي. ولكن هناك أيضاً الكثير الذي يمكن عمله للتخفيف من آثار الآفات التي نعاني منها. ولا بد من تعبئة طاقتنا للكفاح دفاعاً عن كرامة الإنسان.

ونحن مقتنعون بأن العالم اليوم يمكن أن يستوعب حضارات وديانات مختلفة. والرعاية الثقافية لا يمكن أن تفرض بالقوة. وإننا ندافع بقوة عن التنوع والتعدد. ولن يكون هناك سلام بدون عدل. ولا بد أن تكون حماية حقوق الإنسان في صميم جدول أعمالنا. وفي كفاحننا هذا، سنكون قد أوفينا بالتزاماتنا الأخلاقية وواجبنا نحو الأجيال المقبلة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر رئيس جمهورية الأرجنتين على بيانه.

(تكلمت بالانكليزية)

المتكلم التالي فخامة السيد هو جيتا، رئيس جمهورية الصين الشعبية.

الرئيس هو (تكلم بالصينية): سيدتي الرئيسة، يسرني بالغ السرور أن أشارك في هذه الجلسة التاريخية. وأعرب عن عميق تقديري لجهود الفلبين وجهودك، سيدتي، في تنظيم هذه الجلسة.

قبل ستين عاماً أناطت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أنشئت لتوها ولاية صون السلم والأمن الدوليين

لقد أنشئ مجلس الأمن لصون السلم ومنع الحروب، والكوارث التي هي من صنع الإنسان والتي تنبت في قلب الإنسان، بعد أن شاهدت البشرية وقد اتابتها الشكوك منتهى الشراسة والوحشية التي وقعت.

واليوم، في فجر القرن الحادي والعشرين، بات من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن ديناميات العلاقات الدولية تقتضي منا أن نجعل الآليات المتعددة الأطراف أكثر قوة وحيوية بوصفها وسيلة ملائمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والاستجابة بطريقة متوازنة لحالة عدم الاستقرار التي نواجهها على الصعيد العالمي.

وإذ نلتزم التزاماً راسخاً بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، فإننا مقتنعون بأن ثمة حاجة إلى بناء توافق في الآراء بغية تعزيز القانون الدولي والنهوض بالقيم العالمية المرتبطة بالسلم والأمن، والديمقراطية التمثيلية واحترام حقوق الإنسان. ولكي تكون هذه الرؤية فعالة، نعتقد أنه لا بد أن يكون لدينا مجلس أمن لا يمكن التشكيك في تصرفاته وشرعيته.

وتعزيز تعددية الأطراف - وهي مبدأ هام للأمن الجماعي - يتطلب سعياً حثيثاً إلى استجابات متفق عليها. وستواصل الأرجنتين أداء دورها في تلك العملية الهامة. ولذلك، فإنها تطالب بإصلاح النظام المتعدد الأطراف بالشكل الذي يؤدي إلى تقوية حقيقية للأمم المتحدة، وهو أمر أساسي إن كان للمنظمة هذه أن تضطلع بمهامها في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الجوع والفقير.

ولا بد لنا من اتباع نهج جامع لإصلاح هذه المنظمة، يقوم على التنمية والأمن والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وعلينا أن ننظر في كل القضايا التي قد تؤثر على تلك العناصر، بما في ذلك العنف والانتهاكات الجسيمة

اتفاقاً صارماً مع مقاصد ومبادئ الميثاق، وأن يعمل بشكل جماعي وثيق وأكثر فعالية لمكافحة الإرهاب بجميع صورته ومظاهره. ومن الأهمية بمكان تعزيز الحوار بين الحضارات ومواجهة المشاكل كالفقر والجهل والظلم الاجتماعي ومواجهة جادة بغية إزالة التربة التي يترعرع فيها الإرهاب.

ثالثاً، ينبغي أن نولي اهتماماً أوثق للشواغل الأفريقية وأن نزيد من التزام المجلس وفقاً لذلك. وفي هذه الجلسة، ينبغي أن نحدد تعهداتنا إزاء أفريقيا وأن نشجع المجلس على زيادة إسهامه في تلك القارة، وأن نصغي بانتباه أكبر إلى شواغل البلدان الأفريقية واقتراحاتها وأن نأخذ بعين الاعتبار الكامل رغبتها القوية في تحقيق السلام والتنمية والتعاون حتى يتسنى لمئات الملايين من الأفارقة أن يستفيدوا حقاً من عناية المجتمع الدولي ودعومه.

إن الصين على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لدعم الأهداف النبيلة لتحقيق السلام والتنمية للبشرية جمعاء.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس الصين على بيانه.

المتكلم التالي فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية.

الرئيس بوتفليقة: سيدي الرئيسة، لا يمكن فصل هذا الاجتماع الاستثنائي لمجلس الأمن فصلاً تاماً عن النقاش الجاري حول إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وليس هناك من يراوده أي شك في الصلة التي أصبحت بديهية بين التنمية والسلام، ولا في الصلة بين السلم واحترام دولة الحق والقانون. والحقيقة أن مهمة منظمة الأمم المتحدة تتعدى حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث إنها تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام مبدأ تساوي الدول في السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

مجلس الأمن. وقد أوضحت العقود الماضية أن للمجلس دوراً لا غنى عنه في حل القضايا العالمية والإقليمية الكبرى التي تؤثر على السلم والأمن العالميين. وبغية صون السلم، ينبغي أن نضمن أن يكون مجلس الأمن قادراً على الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق على النحو الواجب.

ينبغي أن نوطد سلطة المجلس من خلال الالتزام بتعددية الأطراف. وتعزيز التعاون متعدد الأطراف وتقوية دور الأمم المتحدة والحفاظ على سلطة مجلس الأمن، بشكل خاص، هو سبيلنا الوحيد للتصدي بفعالية للتهديدات والتحديات العالمية المتزايدة وإرساء دعائم الأمن العالمي بحق. وعندما يتصل الأمر بقضايا رئيسية تؤثر على السلم والأمن العالميين، ينبغي أن يُسمح لمجلس الأمن بأن يقيّم الموقف الفعلي وأن يتصرف على نحو جماعي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، ينبغي أن نزيد من كفاءة مجلس الأمن حتى يمكنه مواجهة التهديدات بمزيد من الفعالية. والمجلس بحاجة إلى قدرة الرد السريع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتناول أعراض المشاكل وأسبابها الجذرية على حد سواء من خلال وضع استراتيجية شاملة تتضمن الوقاية واستعادة السلام وحفظ السلام والإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. ولا يمكن للإجراءات القسرية وحدها أن تحل أي مشكلة إلى الأبد؛ وما يتحقق من خلال الحوار والمفاوضات قد يكتب له بقاء أطول كثيراً. والصين تؤيد اضطلاع مجلس الأمن بدور هام في مواجهة الإرهاب وغيره من التهديدات غير التقليدية للأمن. وندعم أيضاً تعاوناً أوثق بين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية بغية تقاسم الموارد والمزايا والمسؤوليات.

ونظراً لأن الإرهاب يمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن العالميين، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف بشكل يتفق

عن محاربة مظاهر الإرهاب أينما كانت باسترجاع السلم، وترميم نسيج مجتمعا بتشجيع إعادة الإدماج الاجتماعي لأولئك الذين غررت بهم دعاية مضللة وأضلت بهم السبيل. وهذه هي سياسة المصالحة الوطنية المعروضة حاليا على الشعب الجزائري التي سيبت فيها من خلال استفتاء حر شفاف يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر القادم. وأنتم اليوم على التزامنا التزيه المخلص من الشاهدين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس

جمهورية الجزائر على بيانه الهام.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، دولة السيد طوني بلير.

السيد بلير (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):

أود أولا، بالنيابة عن المملكة المتحدة، أن أشكر الجميع على تأييدهم قرار اليوم.

يجب ألا نستهيئ بما يواجهنا. إن الإرهاب الذي أودى اليوم مرة أخرى بحياة أناس أبرياء - في هذه المرة، يصطفون لتقديم طلبات للوظائف في العراق - والذي شوه الآن بلدانا في كل قارة، وفي كل مرحلة من مراحل التنمية، وبكل مزيج متصور من الأعراق والديانات، يمثل حركة. وله إيديولوجية واستراتيجية، والاستراتيجية ليست للقتل فقط. إنها تهدف، عن طريق الإرهاب، إلى نشر الفوضى وانعدام الاستقرار وإلى انقسامنا وإرباكنا، نحن أعداءه.

إنه لن يُهزم حتى يصبح تصميمنا كاملا مثل تصميمه، ودفاعنا عن حريتنا مطلقا مثل تعصبه، وولعنا بالديمقراطية عظيما مثل ولعه بالظلم. وهو لن يُهزم حتى نتوحد ليس في إدانة الأعمال الإرهابية فحسب، الأمر الذي نفعله جميعا، ولكن في مكافحة الدعاية السامة بأن السبب الأساسي لهذا الإرهاب يكمن، بطريقة ما، فينا نحن المجتمعين حول هذه الطاولة وليس في الإرهابيين. إنهم يريدوننا أن

إن مجلس الأمن يضطلع في إطار ميثاق الأمم المتحدة بمسؤولية رئيسية، لكن غير حصرية، في صون السلم والأمن الدوليين.

ونحن نغتنم هذه الفرصة لنجدد التزامنا بمكافحة الإرهاب بكل الوسائل القانونية والشرعية بغية القضاء عليه نهائيا. وينبغي أن تظل منظمة الأمم المتحدة الإطار الشرعي الذي تتضافر فيه جهود المجتمع الدولي في معركته ضد الإرهاب.

إن الطابع غير الشامل لما تم إعداده من وثائق وأدوات كان من آثاره عدم تغطية بعض الأنشطة المرافقة للإرهاب. فمن المحبذ أن يتم مشروع الاتفاقية الشاملة الجاري التفاوض حوله بحيث تسد الثغرات، خصوصا بإدراج تعريف توافقي للإرهاب، بغية تفادي أي ربط بين الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب وبين مظاهر العنف الإرهابي وبعض الثقافات أو الديانات.

إن محاربة الإرهاب بشتى أشكاله وأنواعه ومظاهره الإجرامية لا تعني عن محاربة الفقر والتخلف والتراعات القائمة وغياب دولة الحق والقانون والآثار السلبية للعولمة. واستمرار تطور ظاهرة الإرهاب يستوجب انضمام الدول كافة إلى الصكوك الدولية المناسبة واعتماد تدابير جماعية في ميادين المساعدة القضائية وتبادل المعلومات والتعاون الميداني بين المصالح المعنية، إلى غير ذلك.

لقد التزمت أفريقيا بمحاربة الإرهاب التزاما لا تشوبه شائبة كما تدل على ذلك جملة الإجراءات المتخذة في هذا الميدان، خصوصا اتفاقية الجزائر التي سبق وأن دخلت حيز التنفيذ.

إن التزامنا الكامل بمحاربة الإرهاب سمح للجزائر بالتغلب على أزمتها. وإن المشكل الذي نواجهه اليوم هو التوصل إلى مخرج نهائي من الأزمة يسمح لنا، دون انقطاعنا

ذلك، ستلام تلك الدول نفسها، أو أي دولة ليست على شاكلة الطالبان.

فالسبب الأساسي إذن، ليس قرارا يتعلق بالسياسة الخارجية، مهما كان مثيرا للخلاف. إنه مذهب التعصب ويجب أن نتوحد لاستئصاله بالتعاون الأمني، كما قال أناس؛ وبتخاذ إجراءات ضد الذين يثيرون هذا التعصب ويحضون عليه ويُدرسونه، حيثما كانوا وفي أي بلد؛ وأيضا بالتخلص من ترددنا وذلك ليس بمكافحة أساليب الإرهاب فحسب، ولكن دافع الإرهابيين أيضا، التعليل المتتوي والذرائع البائسة للإرهاب.

وفي الوقت نفسه، بالطبع، على النقيض، يجب علينا أداء واجبنا بالعمل على مكافحة الظلم. إننا جميعا نؤيد بشدة القرار المتعلق بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا. ويجب أن نظهر قوتنا وإيماننا بقيم الديمقراطية والتسامح، وفوق كل شيء يجب أن نرهن على أن المستقبل، مهما كان الطريق صعبا إليه، لا يؤول ولن يؤول إلى الغلاة، ولكنه سيكون مع الذين يؤمنون بأنه يتعين علينا العيش في سلام بعضنا مع بعض، أيا كان عنصرنا أو أمتنا أو لونا أو ديننا.

إن لديهم في الواقع استراتيجيتهم، ولكن أيضا لدينا استراتيجيةنا ويجب أن نستخدمها لإلحاق الهزيمة بهم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على بيانه الهام.

أعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية بنن، فخامة السيد ماتيو كريكو.

الرئيس كريكو (تكلم بالفرنسية): إننا ممتنون لكم، سيدي، على اغتنام الفرصة النادرة المتمثل في الاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة لعقد جلسة لمجلس

نصدق أنها غلظتنا نحن بصورة ما وأن تطرفهم هو مسؤوليتنا بطريقة ما. وهم يلعبون على انقساماتنا؛ ويستغلون ترددنا. هذا هو ضعفنا وهم يعرفونه.

ويجب أن نتحد ضد هذا التلاعب الشنيع بضميرنا. إن هناك مظالم حقيقية في عالمنا: الفقر، الذي من واجبنا القضاء عليه؛ والصراع، وليس أقله ما بين إسرائيل وفلسطين، ومن واجبنا المساعدة على حله؛ وبناء الدولة، مثلما هو في أفغانستان والعراق، الذي من واجبنا المساعدة على تحقيقه.

ولكن لا شيء من هذا تسبب في هذا الإرهاب. وحول هذه الطاولة كنا قبل سنتين منقسمين بشأن العراق، ولكن بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٣ كان هناك قرار جديد للأمم المتحدة وعملية سياسية تدعمها الأمم المتحدة لإعطاء الديمقراطية للعراقيين - الذين يريدونها، كما أثبت ذلك ٨,٥ مليون ناخب منهم بالتصويت لصالحها. والعقبة هي الإرهاب. والضحايا في الأغلب مسلمون. ولذلك ما أفحش هؤلاء الإرهابيين عندما يدعون أن إرهابهم رد على عدواننا على المسلمين في العراق. إنهم يستخدمون العراق ليقسمونا، على نحو ما يستخدمون أفغانستان، حيث أن إرهابهم مرة أخرى يشكل العقبة أمام الديمقراطية الأفغانية؛ ومثلما يستخدمون فلسطين، حيث أن الإرهاب لا يحقق التقدم بل يدمره.

ولو لم تكن تلك المسائل، يجب ألا ننسى أبدا أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي حدثت على مسافة قصيرة من هنا، كانت قبل العراق أو أفغانستان وحدثت عندما كانت هناك محاولة نشطة لإحلال السلام في الشرق الأوسط. ولو لم تكن تلك، فإنهم سيستخدمون الشيشان، ويستخدمون كشمير أو البوسنة؛ وإذا لم يكن أي من تلك، سيكون الوجود الغربي في الدول العربية. وعندما يفشل كل

وينبغي أن يكون الشاغل الرئيسي في هذا المجال تقصير الإطار الزمني للتدخل المنسق من المجتمع الدولي من أجل ضمان حماية أفضل للسكان. وينبغي للمجلس أن ينظم نفسه بحيث يعيد تنشيط المجال السياسي للعمل، بتعبئة الأطراف الأخرى من المجتمع الدولي حتى تساعد على استعادة الأوضاع الطبيعية والعمل مع الأطراف الفاعلة المحلية، من خلال تدابير عملية وهيكلية ومنظمة على المستوى المناسب. ونحن نفكر هنا في إنشاء بعثات سياسية رفيعة المستوى، بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء، من شأنها أن تمكن المجلس من التأثير في مجرى الأحداث وتعزيز قيمة المبادرات الإقليمية.

ولا ينبغي لنا انتظار إتمام جهود إصلاح الأمم المتحدة، التي تبدو وكأنها لا تتقدم. وليبدأ على الفور تعزيز ترتيبات الدبلوماسية الوقائية التي يشجع عليها الأمين العام وذلك من خلال بناء قدرات جديدة في مختلف مناطق العالم. وفي الوقت المناسب، سيكون من الملائم أن ينشئ مجلس الأمن عملية تقييم منظم للمخاطر العالمية ترمي إلى تقييم الأخطار القائمة.

إن أفريقيا تستحق اهتماما خاصا، بالنظر إلى الضغوط الداخلية التي تواجهها البلدان الأفريقية نتيجة للتأثير المركب للفقير المتفشي وعولمة الاقتصاد. ومن الضروري تعزيز أنظمة الاستجابة السريعة للتمكين من التحديد والتفسير السليمين لأولى مؤشرات الإنذار المبكر من أجل منع الفعال لنشوب الأزمات والصراعات وتعزيز الاستقرار من خلال صياغة استراتيجيات متكاملة.

وينبغي لمجلس الأمن، كلما لزم الأمر، أن يضع توصيات للعمل السياسي المنسق من الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونعتقد أنه على هذا النحو سيتمكن المجلس حقاً من الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى نهج

الأمن لمناقشة المسائل الأساسية الناشئة عن سلطاته ومهامه القانونية.

وبفضل مبادرات الأمين العام التي تستحق الإشادة العالية، لدينا صورة واضحة عن التهديدات والتحديات التي يواجهها المجلس في هذه المرحلة الحاسمة من حياة المنظمة. والقراران اللذان اعتمدهما للتو يبرزان على النحو الواجب إدراكنا للتهديدات الراهنة للسلم والأمن الدوليين. ومن بين تلك التهديدات بلغ الإرهاب والصراع المسلح مستوى من القدرة التدميرية وخيم العواقب. ولذلك يعود الأمر إلى مجلس الأمن ليحدد تدابير معينة ومناسبة، على صعيد الدولة وفي إطار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، لتعزيز الوقاية.

إن الهجمات الفظيعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والتي أحينا ذكرها مؤخراً، برهنت على أن ما كان فوق التصور أصبح الآن ممكناً. ونحن نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته الأمم المتحدة في رعاية وتوفير التوجيه الاستراتيجي للتعاون المتعدد الأطراف في مكافحة الإرهاب، بمراجعة دقيقة لسيادة الدول، والقانون الدولي وحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وقد مكنتنا أنشطة لجان المجلس من ابتكار جهاز فعال للمراقبة من شأنه تعزيز التعاون والتلاحم والفعالية في الأنشطة الجارية بالفعل.

فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة، كانت إجراءات المجلس أقل ظهوراً وأقل وضوحاً لأسباب مرتبطة بشيء من القصور الذاتي ذي الطابع التاريخي والمفاهيمي على حد سواء. ومن الأهمية بمكان أن يتزود المجلس بالوسائل اللازمة لتعزيز قدرته على العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع نشوب الأزمات والقضاء عليها.

بأنه بدون شبكة أمنية ثابتة لا يمكن أن يكون هناك ملاذ آمن.

أود أن أعرض أربع نقاط تتعلق بنهج رومانيا في مكافحة الإرهاب.

أولاً، لا توجد ثقافة ولا ديانة تنتج الإرهاب أو تقره. ونحن في مرحلة نكافح فيها عواقب الإرهاب، ولكننا قلما نكافح أسبابه الحقيقية. فلقد أصبح واضحاً الآن أنه يجب على العالم أن يواجه أيديولوجية جديدة - أيديولوجية لا تحترم الدول ولا المجتمعات ولا الثقافات ولا حقوق الإنسان، وهي أيديولوجية الإرهاب. وأعتقد أن تلك الأيديولوجية هي العدو الجديد للبشرية.

إن التضامن والعمل بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات الفكر المماثل يمكن أن يعطينا الحلول لمكافحة ذلك الخطر. ويتشاطر مجلس الأمن والأمم المتحدة مسؤولية كبيرة عن وضع مثل هذه السياسات.

إن التصدي للتهديدات الأمنية لا يقتصر على أن نحرس حدودنا، ولكنه يشمل الذهاب إلى منشآت التحديتات واجتثاثها من خلال العمل والاستثمار الدائمين. ولهذا تعمل رومانيا مع حلفائها وشركائها في دعم العمليات الجارية حالياً لتحقيق الاستقرار والتعمير في العراق وأفغانستان. وإن استثمارنا استثمار كبير في نطاق واسع من العمليات القائمة بولاية من الأمم المتحدة ومأذون بها منها، فلدينا إذن مصلحة كبيرة جداً في تحقيق نتائج ناجحة لها.

ثانياً، بدأت رومانيا تولي رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وذلك القرار هو محاولة حقيقية للحد من مواطن الضعف في دفاعاتنا ضد أكثر أشكال الإرهاب إثارة للقلق، وهو أسلحة الدمار الشامل، ثم إزالتها في نهاية المطاف. والحد من مخاطر الانتشار ينبغي أن يهتم جميع الدول الأعضاء.

واقعي يقوم على التيقظ الاستراتيجي، وهو ما سيمكّن من رصد المخاطر وإدارة الأزمات بشكل أفضل، وسيمكّن بدوره من منع الأعمال والأحداث التي قد ينجم عنها انهيار السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية بنن على بيانه.

المتكلم التالي هو رئيس رومانيا، فخامة السيد ترايان باسكوكو.

الرئيس باسكوكو (تكلم بالانكليزية): يشهد شهر أيلول/سبتمبر الحالي لحظة هامة. فهذه فرصة ليس لتأكيد هدفنا المشترك لجعل الأمم المتحدة تعمل على نحو أفضل فحسب، بل لتكون جزءاً من إصلاحها الحقيقي.

إنني أرى قدراً كبيراً من التناغم بين عمل مجلس الأمن، الذي أصبح أكثر انخراطاً في مسائل التنمية وهموم حقوق الإنسان، وبين مداولاتنا الرئيسية في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة. ولذلك ينبغي لهذين الاجتماعين أن يفضيا إلى نتائج وتوصيات تعزز بعضها بعضاً. ويهدف اجتماع اليوم إلى أخذ الرد الدولي على الأعمال الإرهابية إلى مستوى جديد. فذلك التهديد، في الواقع، هو القضية الأمنية الحاسمة في مطلع هذا القرن الجديد وهذه الألفية.

ولقد كان مجلس الأمن سريعاً بشكل لافت للنظر في الرد على حقائق واقع ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر التي غيرت عالمنا بشكل كبير. ومناصرته لمكافحة الإرهاب كجزء متمم لمسؤولياته تجاه السلم والأمن الدوليين هي أهم جانب من جوانب عمله. ولكن إسهام المجلس في ذلك الجهد العالمي مازال عملاً غير مكتمل. والهجمات الأخيرة على لندن وشرم الشيخ وبغداد وفي شتى أنحاء بنغلاديش تذكرونا

المتكلم التالي فخامة السيد لويز إناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

الرئيس دا سيلفا (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد النص الانكليزي): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على المبادرة بتنظيم هذه الجلسة التي تعقد في مرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة. ويجري الآن بذل جهود مكثفة لتعزيز الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية. ويتعين علينا أن نكيف مجلس الأمن بحيث يتواءم مع المتطلبات السياسية والاقتصادية لعالم يجتاز مرحلة من التحولات العميقة.

هذه هي المرة الثالثة التي يعقد فيها مجلس الأمن اجتماعا على مستوى القمة منذ تأسيسه قبل ٦٠ عاما. وقد اجتمعنا في عام ١٩٩٢ للاحتفال بمناسبة انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب، حينما لاحت أمام المجلس آفاق جديدة للعمل على تعزيز الاستقرار الدولي. وكان هناك من الأسباب ما دفع إلى الإيمان بمستقبل الأمن الجماعي. وفي عام ٢٠٠٠، تصادف اجتماعنا على مستوى القمة مع وقوع أعمال عنف وحشية غذاها التعصب العرقي والديني. وفي ذلك الوقت، كنا نسعى إلى استيعاب الدروس من الحرب الأهلية في كل من يوغوسلافيا السابقة ورواندا وإلى استعادة قدرة المنظمة على التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. واليوم، نواجه تهديدات أكثر تعقيدا. ومن خلال القرارين اللذين اعتمدهما للتو، فإننا نحاول التصدي لهذه التحديات.

وما زالت أعمال الإرهاب الوحشية ترتكب ضد الأبرياء والعزل. وتحتاج مكافحة هذه الآفة إلى التصميم، ولكن القمع وحده لن يقهرها. فيجب علينا أن نمنع الإرهاب من أن يترعرع في أحضان اليأس. ويجب علينا أن نرفض التعصب والتمييز مهما كانت أفئنتهما أو ذرائعهما. ولمكافحة أعمال العنف الخرقاء، فإن أفضل وسيلة في حوزتنا

ثالثا، لا يمكن دعم الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب إلا من خلال إجراءات تُتخذ على مستوى مجلس الأمن. ولا بد أن يكون ذلك عملا تقوم به الأمم المتحدة برمتها. وينبغي دعم كل دولة عضو في إقامة أحزمة للدفاع وفي بناء قدرات الرد الملائمة في مواجهة التهديدات الإرهابية. وأثناء قيامنا بذلك، ينبغي ألا نغفل عن أنشطة مثل الاتجار غير المشروع بالبشر والأسلحة والمخدرات، التي يمكن أن تغذي موارد الشبكات الإرهابية والصراعات الإقليمية. وذلك ما يحدث عادة في أنحاء عديدة من العالم - بما في ذلك منطقتان قريبتان من رومانيا، وهما غرب البلقان ومنطقة البحر الأسود.

رابعا، تدل تجربة رومانيا في جنوب شرق أوروبا ومنطقة البحر الأسود على أن العمل الإقليمي في حالة إدارة الصراعات أيضا حاسم في معالجة عمليات التصدي للتهديدات عبر الوطنية. والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مطلوب في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ورومانيا عامل مساعد على الحوار والتعاون في منطقتها وهي حريصة على مشاطرة تجربتها على الصعيد الدولي. وأثناء فترة ولايتها الحالية في مجلس الأمن، شجعت رومانيا بشكل نشط ومستمر على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونعتقد أن الوقت قد حان للوصول بالتعاون العالمي - الإقليمي إلى كامل طاقته. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون قادرا على التعامل مع أي تحد أمني، أينما كان، من خلال حشد أفضل للموارد والقدرات المتاحة من أجل التصدي للعنف.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس رومانيا على بيانه.

الشرق الأوسط، حيث يتعين حل مسائل سياسية حساسة من خلال المصادقية والشفافية. وبهذه الروح، فإن البرازيل تؤيد جهود المجموعة الرباعية للنهوض بتنفيذ خريطة الطريق نحو السلام.

إن إصلاح الأمم المتحدة، الذي تجري مناقشته الآن، لا يمكن فصله عن إعادة هيكلة مجلس الأمن. فقد برزت مسؤوليات جديدة - لم يكن الكثير منها متوقعا في ميثاق الأمم المتحدة - نتيجة لاتساع رفعة جدول الأعمال. ولا بد للمجلس ألا يظل يعاني من عجز في الشفافية والتمثيل. وقيم الحكم الرشيد ومبادئ الديمقراطية العريضة على قلوبنا في أوطاننا ينبغي أن تقودنا إلى اعتناق تعددية الأطراف وصنع القرارات بشكل جماعي في المؤسسات المتعددة الأطراف. وأمامنا فرصة تاريخية لتوسيع المجلس بطريقة عادلة. وبالنسبة لغالبية البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن هذا يعني زيادة عدد المقاعد في المجلس بحيث تصبح بلدان نامية من جميع المناطق أعضاء دائمين وغير دائمين في المجلس.

وإنني على اقتناع بأن العالم لن ينعم بالسلام أو بالأمن طالما بقي هناك بليون نسمة يعانون من الجوع. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن تلك الآفة يمكن اعتبارها الأسوأ بين جميع أسلحة الدمار الشامل. فالجوع والفقر يؤثران على قدرة الناس على العمل، وكذلك على صحتهم، وكرامتهم وآمالهم؛ كما أنهما يتسببان في التفكك الأسري، ويؤديان إلى تمزيق المجتمعات وإضعاف الاقتصادات. كما أن الجوع والفقر يغذيان الحلقة المفرغة لليأس والإذلال اللذين يشكلان منطلقا للعنف، والأزمات، والصراعات على أنواعها.

وأود التأكيد مرة أخرى على أنه بالنسبة للبرازيل، فإن مجلس الأمن يجب أن يبقى الهيئة الدولية الرئيسية للنهوض بالسلام والأمن الدوليين، وفقا لما حدده ميثاق الأمم المتحدة. والبرازيل لن تتوانى عن تحمل مسؤولياتها في النهوض

هي ترسيخ ثقافة الحوار، والنهوض بالتنمية، والعمل حثيثا من أجل حماية حقوق الإنسان.

ولا بد للمجلس، كذلك، أن يواصل إيلاء الاهتمام للقضايا الأفريقية. وخلال زيارتي إلى ١٤ بلدا أفريقيا، وكذلك من خلال الاتصالات التي أقيمها باستمرار في برازيليا مع العديد من الزعماء الأفريقيين، لمست تقدما مؤسسيا واقتصاديا كبيرين في المنطقة. إن الإرادة السياسية القوية التي يتحلى بها الزعماء الأفارقة للتغلب على صراعات اليوم وعلى تراث الاعتماد على الغير قد توجت بإنشاء الاتحاد الأفريقي. وينبغي لأجزاء أخرى من العالم، التي تعمل من أجل الاندماج في المجتمع الدولي بطريقة سلمية تحفظ لها سيادتها، أن تقتدي بهذا النموذج.

وفي هايتي، تريد أمريكا اللاتينية أن تبرهن على أن الأمم المتحدة لا تكتفي بمجرد تنظيف حطام الصراعات التي لم تتمكن من منع نشوبها. وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقدم صيغة جديدة للاستجابة إلى تحديات حل الصراع وإعادة البناء الوطني. ونحن نسهم في تحقيق الاستقرار طويل الأجل في البلد بدون اللجوء إلى الاستخدام المفرط للقوة أو فرض أية حلول. ونشجع الحوار بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة وندعم إعادة بناء المؤسسات والاقتصاد.

إن إنشاء لجنة لبناء السلام يظهر أن المجتمع الدولي يتشاطر وجهة النظر هذه. وتحسين التنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيكفل الاستجابة الكافية لحالات مثل تلك القائمة في هايتي، وغينيا - بيساو. وتمثل تلك أزمات عميقة في مجتمعات تلتمس طريق العودة إلى التنمية.

وبالنسبة إلى مثل هذه القضايا، فإن إجراءات الأمم المتحدة لا غنى عنها. وينطبق ذلك بالتأكيد على الصراع في

الكثير على المحك، ولا سيما وحدة البلد، واستقرار المنطقة، وأمننا الجماعي.

وفي الوقت ذاته، يتعين على مجلس الأمن أن يتصدى للتهديدات الجديدة، وفي مقدمتها الإرهاب. إن الهجمات التي نفذت خلال هذا الصيف، في لندن، وشرم الشيخ، وتركيا وإسرائيل، تذكرنا بذلك. ولا توجد دولة من دولنا محصنة ضد ذلك، ولا تملك أي واحدة منها الوسائل للتصدي لهذه الآفة بمفردها. وسيكون تعاوننا هو مصدر قوتنا.

وفي اليوم التالي لـ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اجتمع مجلس الأمن واتخذ التدابير الأولية اللازمة لتعقب الإرهابيين، ومكافحة تمويلهم، ومنعهم من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

واليوم، من منطلق الاستراتيجية العالمية التي اقترحها الأمين العام، يجب أن نمضي إلى أبعد من ذلك مسترشدين بمبدأ واحد، وهو الاحترام الكامل لسيادة القانون، لأن القدوة التي تولدها الديمقراطيات هي أقوى أرصدتنا في مواجهة الإرهابيين. يجب أن نمضي إلى أبعد من ذلك، بشرط واحد، وهو اتخاذ إجراءات حازمة في ما يتعلق بكل شيء يغذي نار الإرهاب، بما في ذلك انعدام المساواة، واستمرار العنف، والظلم، والصراع، وسوء الفهم الثقافي. والقوة وحدها لن تمزم الإرهاب قط، لأنها لا تتصدى لمصادر إحباط البشر ولا تتغلغل إلى جذور الشر.

ويدعونا انتشار أسلحة الدمار الشامل أيضا إلى أن نقوم برد متسم بالإصرار. ذلك أننا في المجال النووي قد وضعنا جميعا ثقتنا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وثمة حقوق يتعين الحفاظ عليها، ولا سيما الاستخدام السلمي للطاقة النووية، غير أن هناك أيضا واجبات يتعين إنفاذها، من أجل أمن الجميع. وإذا ما تخاذلت دولة من الدول عن

بإصلاحات اللازمة لتعزيز هذه المنظمة. والمجلس بعد إصلاحه سيكون في وضع أفضل لكي يؤدي دوره الريادي في التصدي للقرارات المعقدة التي يتعين اتخاذها في هذه المرحلة التاريخية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس البرازيل على بيانه.

المتكلم التالي دولة السيد دومينيك دي فيلبان، رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية.

السيد دي فيلبان (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن

السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية، يسعدني أن أنقل رسالة فرنسا إلى المجلس.

في مواجهة الإحباط والعنف، يحتاج عالمنا إلى الوحدة أكثر من أي وقت مضى. إنه في حاجة إلى التصميم والجدد الجماعي. وهذا التصميم إنما يخدم المصلحة العامة والعدالة؛ وهما يشكلان شرطا أساسيا لشرعيتنا. ولا يمكن الاضطلاع بهذا الجهد إلا من جانب جميع الأمم المجتمعة معا؛ وهذا هو شرط أساسي لفعاليتنا.

إن مجلس الأمن، بنشره ٨٠٠٠٠ من ذوي الخوذ الزرق إنما يؤكد التزامه في الميدان من أجل إنهاء الصراعات، والحيلولة دون انتشارها، والمساعدة في إعادة البناء. ولكن ينبغي لنا أن نتوخى الوضوح: فما زال هناك الكثير مما يتعين عمله إن أردنا أن نلبي تطلعات الشعوب بفعالية وسرعة. وإزاء أي أزمة ينبغي لنا أن نؤكد إرادتنا السياسية الحقيقية مجددا من أجل التوصل إلى تسويات دائمة، من كوت ديفوار، إلى دارفور وهايبي. ويتعين علينا أن نتحلى بالشجاعة في تحمل مسؤولياتنا بشكل جماعي في كل مرحلة.

وينطبق ذلك على أزمة العراق أيضا. وسيتعين على المجلس، بالتعاون مع السلطات العراقية، أن ينظر في تلك المسألة مرة أخرى، آخذا الحقائق الراهنة في الحسبان. إن

بيننا: هو أمل مشترك بين جميع الأفراد في أن ينعموا بالعدل والكرامة والحرية. تلك هي المثل العليا التي قطعنا على أنفسنا عهدا منذ ٦٠ عاما بأن نكون في خدمتها. فلنف بعهدنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية على بيانه الهام.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء الدانمرك، دولة السيد أندرس فوغ راسموسن.

السيد راسموسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): إن مناقشتنا هنا جيدة التوقيت ولها صلة وثيقة بالواقع. فالهجمات الإرهابية التي وقعت في بلدان عديدة خلال الأعوام الماضية قد أبرزت التزامنا بالقيام بعمل مشترك يتسم بالكفاءة لمكافحة هذا البلاء الكبير الذي ابتلي به جيلنا.

اسمحوا لي أن أكون غاية في الوضوح: إن الإرهاب لا يمكن أبدا تبريره. وليس الإرهاب أبدا أحد الأسلحة المشروعة. فاستهداف المدنيين وقتلهم عن عمد أمر لا يمكن قبوله. هذا مجمل القول. لذلك أجد من المثير للامتعاض حقا هذا اليوم، بعد أربعة أعوام من الدمار الذي ألحقته طائرتا ركاب بهذه المدينة ذاتها، أن بضعة بلدان ما زالت تحول دون الاتفاق على تعريف مشترك للإرهاب.

إن على جميع الحكومات دون استثناء التزاما بتدمير شبكات الإرهاب، وتفكيك مرافق تدريبها، وقطع إمداداتها من المال والمجندين. وينبغي قطعاً ألا يوجد أي شك أو لبس في هذا الخصوص. ولا بد من التوضيح لمواطنينا بشكل تام ما هو مقبول وما هو غير مقبول. ومع أن حرية الكلام والتعبير هي الأساس الفعلي لأي مجتمع ديمقراطي حديث، إلا أنه ينبغي عدم اتخاذها قط عذرا للتحريض على الإرهاب وبث الكراهية.

وأرى أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا في هذه المعركة، وأرى أن الخطوط العامة التي قدمها الأمين العام

الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فمن المشروع أن يحال أمرها إلى مجلس الأمن متى استنفدت أسباب الحوار. ومن هذا المنطلق، تحت فرنسا إيران على التقييد بقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والامتثال لالتزاماتها الدولية، وفي مقدمتها اتفاق باريس.

ومجلس الأمن دور رئيسي يؤديه في مجال السلام والأمن الدوليين. فلنعزز هذا الدور. ولنكن جريئين بحيث نعمل على توسيع مجلس الأمن لكي نجعله أكثر تمثيلا. إن فرنسا تؤيد الاقتراح المتوازن والعملية الذي تقدمت به ألمانيا والبرازيل والهند واليابان. وهي تود، تحقيقا للمصلحة العليا للأمم المتحدة، أن تشهد التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع نطاق المجلس قبل نهاية العام.

ولا يخطئن أحد: فلا أمن سوى الأمن الجماعي في مواجهة التهديدات التي تتجاهل حدود الدول. وليست المطالبة بالاحترام والعدالة في مواجهة الهويات الجريئة مجرد حتمية سياسية، بل هي شرط للسلام. وإزاء التباينات المتنامية بين البلدان الغنية والفقيرة يكون التضامن شرطا لتحقيق أمننا. وهو يقتضي أيضا التزاما من الجميع بتعزيز التنمية المستدامة.

وأخيرا، في مواجهة متاعب العالم، تلزمنا رؤية مشتركة. ويجب أن تعمل الأمم المتحدة على مواكبة هذا العالم السريع التغير؛ فالآلام الرجال والنساء الذين يواجهون أزمات صحية أو سياسية لا تنتظر. كذلك يجب أن تبقى منبرا للحوار ومحفلا لاتخاذ القرار الذي يشكل مصير عالمنا.

إن الجلوس في هذا المجلس لشرف ومسؤولية كبرى. فلنعمل أمام شعوبنا، بل أمام جميع الشعوب، على عدم الاستسلام للفرقة والتخاذل. ولنحتضن المناقشة والنقد. فكل منا يؤكد رؤياه، ويدافع عن مصالحه؛ ولكل منا تاريخه وثقافته. بيد أن شيئا في هذا المكان يتجاوز نطاقنا ويجمع

التراعات الدولية والأزمات الداخلية إلى صراعات مسلحة، ولا سيما في أفريقيا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء

الدانمرك على بيانه الهام.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية اليابان، معالي

السيد نوبوتاكا ماشيمورا.

السيد ماشيمورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):

أشكركم كثيرا، يا سيدتي، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم برئاسة الفلبين.

في الحرب على الإرهاب، هناك ثلاثة مجالات هامة

يجب على المجتمع الدولي أن يكتف بذل جهوده فيها.

أولا، يجب إيلاء الأولوية لتعزيز التدابير الرامية إلى

منع الأعمال الإرهابية. وقد اعتمدت اليابان من جانبها في كانون الأول/ديسمبر الماضي خطة عمل لمنع الإرهاب وهي عاكفة الآن على استعراض كل من مؤسستها القانونية وممارستها الحكومية في هذا الصدد.

ثانيا، من المهم تحسين الأطر القانونية الدولية،

والنهوض بنظامنا القانوني المحلي. وغدا سيوقع رئيس الوزراء كوازومي هنا في الولايات المتحدة على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى إظهار أقصى درجات المرونة من أجل كفالة إبرام الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي في أقرب وقت.

ثالثا، يجب أن نزيد المساعدات المقدمة لأغراض بناء

القدرات لمكافحة الإرهاب.

وأعتقد أن لدى الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن،

القدرة على الاضطلاع بدور أكبر في كل من تلك المجالات، على النحو الذي تمثل في القرار المتخذ اليوم.

لاستراتيجية مكافحة الإرهاب طيبة، ولكنها لا تكفي. فنحن بحاجة إلى تمكين الأمم المتحدة بحيث تفي بالتزامها المتمثل في كفالة أمن الجميع في عصر الإرهاب العالمي.

ويلزم أن توقع جميع الدول الأعضاء على اتفاقيات

الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وأن تصدق عليها وتقوم بتنفيذها. ويجب أن تدرج جميع البلدان الأحكام ذات الصلة في تشريعاتها الوطنية حتى تقطع سبيل المناورة على الإرهابيين، وينبغي أن تكفل الأمم المتحدة على الدوام وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها. أما البلدان التي تفتقر إلى القدرة الضرورية على إنفاذ التشريعات الجديدة فهي حديرة منا بالمساعدة الكاملة وبسخاء. وأما البلدان التي تعوزها الإرادة السياسية اللازمة فتستحق منا الغضب والإدانة.

ويمثل التهديد الذي يشكله الإرهابيون أو

الدكتاتوريون فاقدو المسؤولية المسلحون بأسلحة الدمار الشامل كابوسا مشتركا للبشرية جمعاء. وعلى هذا المجلس التزام بأن يضمن ألا يتجسد ذلك الكابوس على الإطلاق.

والبرامج النووية لإيران وكوريا الشمالية مدعاة لقلق

ملحّ بنوع خاص. وسنكون على استعداد لتناولها هنا على هذه الطاولة في حالة فشل السبل الأخرى. ومع أن اقتناء الأسلحة النووية لا يعزز أمن أي دولة من الدول، إلا أنه ينتقص من أمننا جميعا.

إن ما نسبته سبعون في المائة من جميع الصراعات التي

يناقشها هذا المجلس تنشب في أفريقيا. والأثر الذي تخلفه على المدنيين في تلك القارة مدمر بشكل خاص. ففي أفريقيا وحدها هناك نحو ٢٠ مليونا من اللاجئين والمشردين داخليا.

ولهذا السبب، فإن القرار المعروف هنا اليوم من ثلاث دول أفريقية أعضاء في المجلس يتسم بالأهمية. وأرجو أن يتيح اتخاذ هذا القرار للمجتمع الدولي الحيلولة بشكل أفضل دون تطور

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيسة الفلبين.

وكما قال الأمين العام في مدريد الشهر الماضي، فإن الإرهاب يشكل تهديدا لجميع الدول، ولجميع الشعوب، ويمكنه أن يضرب في أي وقت، وأي مكان. و مثل العديد من البلدان، فقد أصاب أذى الإرهاب الفلبين ولكننا كإفحناه. ومنذ أن بدأت الحرب الدولية على الإرهاب في عام ٢٠٠١، تم قتل أو أسر ٤٠٠٠ إرهابي تقريبا في الفلبين، معظمهم من الجيش الشعبي الجديد، ولكنهم يشملون أيضا حوالي ٣٠٠ من أعضاء جماعة أبو سيف وحوالي ٤٠ من الشخصيات الإرهابية الدولية. وكإفحنا الإرهاب بيقظة المواطنين العاديين، وبشبكة أمنية ثنائية وإقليمية قوية، وبتحالفنا الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وبأدوات الحوار بين الأديان.

وبعد بضعة أيام من حوادث ١١ أيلول/سبتمبر، دخلت الفلبين وماليزيا وإندونيسيا في اتفاق عملي لحماية بحارنا المشتركة من الإرهاب. وانضمت إلينا لاحقا في ذلك الاتفاق بلدان أخرى من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وقد تمكننا من منع المتمردين في مينداناو من اختيار الإرهاب بوصفه نهجا لتحقيق أهدافهم. وعزلنا تشكيلات المتمردين من الخلايا الإرهابية، بالتفاوض مع الأولى ومطاردة الأخيرة من دون التسبب بصراع تبعي. وربما تكون عملياتنا للسلام هي العلمية الوحيدة في العالم التي تدمج بشكل رسمي عنصرا لمكافحة الإرهاب. وإلى جانب اتفاقنا لوقف إطلاق النار، فإن لدينا اتفاقا للتعاون في حظر الخلايا الإرهابية من خلال تبادل الاستخبارات والمعلومات وأوامر القتال.

وبغية حرمان الإرهابيين من وسائل تنفيذ هجماتهم، وجدنا أن من العملي الاعتراف بقيادة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب. ونحن نعمل على نحو وثيق مع الولايات المتحدة بشأن الاستخبارات والشؤون الأمنية وفي اعتراض

وتشكل تسوية الصراعات في أفريقيا تحديا عالميا. وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بإنشاء لجنة مقترحة لبناء السلام. ويجدونا الأمل أن تتمكن اللجنة من الاضطلاع بدور قيّم للغاية في ضمان تقديم مساعدة سلسة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وتتفق اليابان اتفاقا تاما على أهمية وضع استراتيجية شاملة تضم جميع الأطراف، على النحو الذي تم التشديد عليه في القرار الذي اتخذته المجلس اليوم.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية مفهوم الأمن البشري، الذي دأبت اليابان على مناصرته لبعض الوقت. إن منظور الأمن البشري، الذي يركز على التطوير الكامل للإمكانية البشرية للأشخاص والمجتمعات المحلية، لا غنى عنه بوصفه جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة اللازمة. وفضلا عن ذلك، يشكل الأمن البشري مبدأ توجيهها هاما في الحالات الانتقالية.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعلن رسميا أن اليابان ستعقد قريبا، تحت إشراف مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، مؤتمرا دوليا بشأن المسائل الناشئة في حالات ما بعد انتهاء الصراع في أفريقيا. وإني متأكد من أن المؤتمر سيسهم في تعزيز المناقشات بشأن كفالة الانتقال السلس من مرحلة ما بعد انتهاء الصراع إلى مرحلة التعمير والتنمية.

ولا بد لمجلس الأمن، لدى التصدي للتحديات العالمية مثل مكافحة الإرهاب ومنع نشوب الصراعات في أفريقيا، أن يضطلع بدور رئيسي. وتحقيقا لتلك الغاية، يلزم إصلاح المجلس لكي يكون انعكاسا للوقائع القائمة اليوم. وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتشديد على أن اليابان ستستمر في بذل كل الجهود لتحقيق إصلاح مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر وزير خارجية اليابان على بيانه الهام.

رصد للحكومات التي تساعد الإرهاب والأعمال الإجرامية ذات الصلة أو تشارك فيها بشكل مباشر. وينبغي للجهات التي تثبت مسؤوليتها أن تواجه كامل وطأة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

ولا بد لمكافحة الإرهاب ومنع نشوب الصراعات أن يزدهرا بوجود التعاون وروح الابتكار والتحالفات الاستراتيجية من أجل السلام والمعايير الثابتة لليقظة الجماعية. وأرجو من الله أن يبارك عملنا في بلداننا بالذات وفي هذه القاعة، وأن يبارك جميع البشرية التي تعول على شجاعتنا وحكمتنا.

وأود أن أشكر جميع المشاركين على العمل معا لجعل هذه الجلسة ممكنة. وأتقدم بالشكر إلى جميع رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية، وإلى ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمين العام.

أستأنف مهامى الآن بصفتى رئيسة لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون فى قائمتى. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم عمله لهذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

التحويلات السرية للأموال من خلال قانون لمكافحة غسل الأموال وضعناه بعد حوادث ١١ أيلول/سبتمبر. كذلك وجدت الفلبين أن من العملي، بغية تطوير قدرات دولتنا على منع الإرهاب، أن نقبل المساعدة الأمريكية لإصلاحاتنا الدفاعية المستمرة والمساعدة التي ستقدم قريبا لإصلاحات إنفاذ القانون في الفلبين.

وبالتالى، أود أن أعتنم هذه الفرصة كي أعلن دعم الفلبين للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار التي قدمتها الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة هي القائد الطبيعي في هذه المكافحة للإرهاب. وكانت الولايات المتحدة أول ضحية للإرهاب وتبقى أكبر ضحية له في العصر الحالي. وهي الدولة العضو الأكثر حفزا والأفضل تجهيزا في مكافحة الإرهاب.

ولذلك، فإنه سيكون من العملي للجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب أن تضطلع بمشروع خاص لتنسيق الاستخبارات مع الولايات المتحدة بغية توحيد جميع المصادر الدولية السرية والمعلنة للمعلومات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك وضع قائمة عاجلة بالمنظمات الخاصة التي ربما تعمل بوصفها جبهات للأنشطة الإرهابية، وقائمة